

١٤١٨

/ قرار رقم /

وزير التجارة الداخلية و حماية المستهلك

بناءً على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٦/ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٣

وعلى أحكام المرسوم رقم /١٢٣/ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١١

وعلى قانون حماية الملكية التجارية و الصناعية رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧

و على قانون براءات الاختراع رقم /١٨/ لعام ٢٠١٢

وعلى مذكرة مديرية حماية الملكية التجارية و الصناعية رقم /٢٠٦/ ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢

يقرر ما يلي :

المادة ١) - تمنح مهلة خمسة عشر يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا القرار للقيام بما يلي :

أ- استكمال إجراءات تسجيل العلامات التجارية المنشورة في الأعداد (١٤٦-١٤٥-١٤٧) من جريدة الحماية

والحصول على الشهادات الخاصة بها .

ب- التقدم باعتراضات على العلامات التجارية المقبولة و المنشورة في الأعداد (١٤٨-١٤٩-١٥٠) من جريدة

الحماية خلال مدة (١٥) يوماً المذكورة أعلاه و من ثم السماح باتمام إجراءات تسجيل العلامات و الحصول

على الشهادات الخاصة بها وذلك خلال مدة (٩٥) يوماً (تسعين يوماً ) تبدأ من تاريخ انقضاء مدة (١٥) يوماً الممنوحة .

ج- التقدم بطلبات تجديد العلامات التجارية والتي استحق موعد تجديدها خلال فترة تطبيق إجراءات الحظر خلال

الفترة الممتدة من ٢٢/٣/٢٠٢٠ ولغاية ٣١/٥/٢٠٢٠

د- التقدم باعتراضات على قرارات المديرية التي تم التبلغ بها قبل تطبيق إجراءات الحظر وتعذر الاعتراض عليها

أمام اللجنة المختصة للبت بالاعتراضات خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة قانوناً و التي تعطلت بسبب إجراءات

الحظر .

هـ- تمييز العلامات التجارية والتي تبلغ أصحابها بقرارات المديرية بالتمييز قبل تطبيق إجراءات الحظر .

المادة ٢) - إتمام جميع الإجراءات وتقديم الوثائق وسداد الرسوم وتقديم التوضيحات اللازمة للردود العلمية المبلغة

والتي استوجبت خلال فترة الحظر وذلك فيما يتعلق بعمل دائرة براءات الاختراع في مديرية حماية الملكية التجارية

و الصناعية .

المادة ٣) - إتمام جميع الإجراءات وتقديم الوثائق وسداد الرسوم والتي استوجبت خلال فترة الحظر وذلك فيما يتعلق

بعمل دائرة الرسوم و النماذج الصناعية في مديرية حماية الملكية التجارية و الصناعية .

- ٤) تقديم أية وثيقة واستكمال أي إجراء وسداد أي رسم استحق خلال فترة الحظر .
- المادة ٥) يعد ملغي بحكم القانون كل طلب استوجب اتخاذ إجراء أو إرفاق وثيقة بشأنه خلال مدة الحظر من ٢٠٢٠/٣/٢٢ ولغاية ٢٠٢٠/٥/٣١ ولم يتم القيام بذلك خلال مدة الخمسة عشر يوماً المشار إليها أعلاه .
- المادة ٦)- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

٢٠٢٠ / ٦ / دمشق

(٦)

**وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك**

**طلال البرازي**



**صادر إلى :**

- مديرية مكتب السيد الوزير .
- مديرية التنمية الإدارية .
- مديرية حماية الملكية مع الأصل .
- الديوان العام .